



الجمهورية التونسية

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية

القضية عدد : 310482

تاريخ القرار : 24 ماي 2010

قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي،

أصدرت الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين:

المعقبة :

من جهة،

نائبه

والمعقب ضده : ب. الع. مقره

الأستاذ

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من المعقبة المذكورة أعلاه والمسجل بكتابة المحكمة بتاريخ 2 جويلية 2009 تحت عدد 310482 طعنا في الحكم عدد 23510 الصادر عن محكمة الاستئناف بصفاقس بتاريخ 5 ماي 2008 والقاضي نهائيا بقبول الاستئناف الأصلي والعرضي شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي مع تعديله بالترفيح في الضريبة المستوجبة من المطالب بالأداء أصلا وخطايا إلى ما قدره عشرة آلاف وتسعمائة وثمانية وخمسون دينارا ومليمتا 677 (10.958,677د) وحمل المصاريف القانونية عليه.

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أن المعقب ضده خضع إلى مراجعة أولية لوضعيته الجبائية في مادة الضريبة على الدخل والمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو

المهنية شملت سنة 2000 والأقساط الاحتياطية لسنة 2001 أفضت إلى صدور قرار في التوظيف الإجباري ضده بتاريخ 23 مارس 2005 تحت عدد 2005/186 تضمن مطالبته بأداء مبلغ جهلي لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية قدره 20.159,923 ديناراً أصلاً وخطايا فاعتزل عليه المعقب ضده أمام المحكمة الابتدائية بصفاقس التي تعهدت بالقضية وأصدرت فيها بتاريخ 5 جويلية 2006 حكماً تحت عدد 444 يقضي بقبول الاعتراض شكلاً وفي الأصل بالمصادقة على قرار التوظيف الإجباري المعارض عليه من حيث المبدأ مع تعديله بالخط من مبلغ الضريبة المستوجبة من المعارض أصلاً وخطايا إلى ما قدره عشرة آلاف وأربعمائة وواحد وسبعون ديناراً ومئيمات 037 (10.471,037د) فاستأنفته المغنبة أمام محكمة الاستئناف بصفاقس التي تعهدت بالقضية وأصدرت فيها حكماً المصمّن منطوقه بالطالع والذي هو محلّ الطعن المائل.

وبعد الإطلاع على مذكرة شرح أسباب الطعن المقدمة من المعقبة بتاريخ 17 جويلية 2009 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلاً وأصلاً ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف بصفاقس لتعيد النظر فيها بهيئة حكمية جديدة استناداً إلى ما يلي :

أولاً : خرق أحكام الفصل 5 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بمقولة أنّ محكمة الحكم المطعون فيه اعتبرت بأن الأقساط الاحتياطية لا تخضع للمراجعة طالما أنّها تمثل مجرد طريقة لدفع الأداء والحال أنّ الفصل 5 المذكور يقتضي إيداع تصاريح بعنوانها مما يخول للإدارة مراقبتها وتصحيحها.

ثانياً : خرق أحكام الفصل 51 من مجلة الضريبة بمقولة أنّ محكمة الحكم المطعون فيه اعتبرت بأن الأقساط الاحتياطية لا تخضع للمراجعة طالما أنّها تمثل مجرد طريقة لدفع الأداء والحال أنّ تلك الأقساط قابلة للمراجعة طبقاً لأحكام الفصل المذكور آنفاً.

وبعد الإطلاع على التقرير المدلى به من نائب المعقب ضده بتاريخ 13 فيفري 2010 والرامي إلى رفض مطلب التعقيب استناداً إلى أنّ الأقساط الاحتياطية غير قابلة للتدارك تطبيقاً لأحكام الفصل 19 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية تماماً مثلما قضت بذلك محكمة الحكم المطعون فيه.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جملة النصوص المنقحة والمتّمة له وآخرها القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009.

وبعد الإطلاع على مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

وبعد الإطلاع على مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 10 ماي 2010 وبها تم الاستماع إلى المستشار المقرر السيد مح ع في تلاوة ملخص من تقريره الكتابي وحضر ممثل الإدارة العامة للأداءات وتمسك بمطلب التعقيب وبلغ الاستدعاء إلى الأستاذ نائب المعقب ضده وتخلف عن الحضور.

قررت المحكمة حجز القضية للمفاوضة و التصريح بالقرار بجنسة يوم 24 ماي 2010.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدّم مطلب التعقيب في ميعاده القانوني ممن لسه الصفة والمصلحة واستوفى جميع إجراءاته الشكلية الجوهريّة وتعين لذلك قبوله شكلاً.

من جهة الأصل :

عن المطعنين معا لوحدة القول فيهما

حيث تمسكت المعقبة بأن محكمة الحكم المطعون فيه خرقت أحكام الفصل 5 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية وأحكام الفصل 51 من مجلة الضريبة حين اعتبرت أن الأقساط الاحتياطية لا تخضع للمراجعة طالما أنها تمثل مجرد طريقة لدفع الأداء والحال أنه يحق لمصالح الجبائية إجراء رقابتها على التصاريح المودعة من المطالبين بالأداء سواء بالنسبة للتصاريح المتعلقة بالضريبة على الدخل أو التصاريح المتعلقة بالأقساط الاحتياطية.

وحيث ينص الفصل 5 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية على أن « تراقب مصالح الجبائية وتراجع التصاريح والعقود والكتابات والنقل والفواتير والوثائق المستعملة أو المثبتة لضبط الأداءات الخاضعة لأحكام هذه المجلة ودفعها أو المقدمة لغرض الانتفاع بامتيازات أو تخفيضات جبائية أو استرجاع مبالغ زائدة بعنوان هذه الأداءات كما تراقب احترام المطالب بالأداء لواجباته الجبائية ».

وحيث ينص الفصل 51 من مجلة الضريبة على أنه « باستثناء المستغلين في الفلاحة والصيد البحري والحرفين الخاضعين للنظام التقديري والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة التقديرية الاختيارية المشار إليها بالفقرة الفرعية الثانية من الفقرة 1 مكرر من الفقرة 4 من الفصل 44 من هذه المجلة يطالب الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على الشركات والأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل المتعاطون لنشاط

تجاري أو لهذة غير تجارية بدفع ثلاث تسلفات تسمى "تسلفات احتياطية" وذلك بعنوان الضريبة المستوجبة على مداخيلهم أو على أرباحهم الخسبية».

وحيث يستخلص من مقتضيات الفصدين المشار إليهما أن الأقساط الاحتياطية تدخل بصريح النص ضمن مجال تطبيق الأداء ومرتبطة ارتباطا وثيقا بأساس الضريبة على الدخل أو على الشركات.

وحيث لئن كانت الأقساط الاحتياطية لا تنشأ أداء مستقلا وإنما طريقة من طرق الدفع فإن ذلك لا يمنع من مراجعة الأداء الذي توجب دفعه بعنوانها باعتبار أن تغيير الإدارة في الأداء المستوجب بعنوان سنة معينة يؤدي إلى تغيير في مبلغ الأداء المستوجب بعنوان الأقساط الاحتياطية الواجب دفعه في السنة الموالية وبالتالي يكون مراجعة الإدارة للتصاريح المتعلقة بالأقساط الاحتياطية وتعديلها بناء على التعديل الذي قامت به بالنسبة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في محله.

وحيث طالما أفضت عملية المراقبة الجبائية التي تعرض لها المعقب ضده إلى مراجعة الضريبة وتغيير أسسها فإن الإدارة تكون محقة في مراجعة الأقساط الاحتياطية ويكون قضاء محكمة الحكم المطعون فيه بخلاف ذلك والحالة تلك في غير طريقه مما يتجه معه قبول هذين المطعنين ونقض احكم المطعون فيه على أساسهما.

ولهذه الأسباب

قررت المحكمة :

أولاً : قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف بصفاقس لتعيد النظر فيها بهيئة حكمية جديدة.

ثانيا : حمل المصاريف القانونية على المعقب ضده.

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية برئاسة السيد محمد فوزي بسن حماد وعضوية المستشارين السيدين الجب والشو بو

وتلي علنا بجلسة يوم 24 ماي 2010 بحضور كاتبة الجلسة السيدة وسيلة النفري.

المستشار المقرر



م غ

الرئيس

محمد فوزي بن حماد